اختلاف الصرفيين في وزن الكلمة بين القياس والسماع

م. م. مروة محمد أحمد

الجامعة المستنصرية– كلية الآداب

marwa1998@uomustansiriyah.edu.iq

تاريخ الاستلام 2025/7/6 تاريخ القبول 2025/8/26 تاريخ النشر 2025/12/22

الملخص:

تناول هذا البحث واحدة من القضايا الصرفية الهامة عند علماء التصريف واللغة، وهي اختلاف وزن بعض الكلمات، اذ اتخذ الصرفيون أوزانا معيارية لقياس أبنية الكلمات وهي (فعل، فاعل، استفعل وغيرها)، إلا أن بعض الكلمات خرجت عن هذا المنهج القياسي والاوزان المحددة بسبب تغيير تصاريف الكلمة بعد تعرّضها للمعالجات التي تشتمل على الاحرف الزائدة والمحذوفة والمنقلبة والكلمات الاعجمية أو النادرة البناء وغيرها، ما أدى إلى اختلاف في تحديد وزنها وتنوع في وجهات النظر والمنهجيات المتبعة في الوزن سواء في المدارس النحوية المختلفة أو بين العلماء الصرفيين، ويُعد هذا الاختلاف ظاهرة طبيعية في علمٍ لغوي تحليلي، ويعكس مرونة اللغة في التعامل مع تغيرات البنية الصرفية، ويقوم البحث بتحليل أمثلة متنوعة من هذه الكلمات مبرزا تعدد الاتجاهات بين تمسك العلماء بالقياس أو قبولهم للسماع ومحاولة ادخاله ضمن قوالب الميزان الصرفي، بالاعتماد على المصادر الصرفية الاصيلة وآراء العلماء المعتبرين في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الوزن، الاختلاف، البنية الصرفية، القياس، السماع.

Differences Between Morphologists in The Weight of The Word

Marwa Mohamed Ahmed

Al-Mustansiriya University - College of Arts

Abstract

This research deals with one of the important morphological issues for morphologists and linguists, which is the difference in the weight of some words. Morphologists have adopted standard weights to measure the structures of words, which are (fa`il, fa`il, istaf`ala, and others). However, some words have deviated from this standard method and specific weights due to changing the word's inflections after being exposed to treatments that include extra, deleted, and inverted letters, foreign words, or words of rare

construction, and others. This has led to differences in determining their morphological patterns and a variety of perspectives and methodologies used in patterning, whether among the different grammatical schools or among morphological scholars. Such variation is considered a natural phenomenon in an analytical linguistic science and reflects the flexibility of the language in dealing with morphological structure changes. The study analyzes various examples of such words, highlighting the diversity of approaches—ranging from scholars' adherence to analogical reasoning to their acceptance of auditory transmission and attempts to fit such words into established morphological patterns—based on authentic morphological sources and the opinions of reputable scholars in the field.

Keywords: The Weight, Variation, Morphological Structure, Analogy, Auditory Transmission.

المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الانسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرسول الأكرم، وعلى آله الطيبين الطاهرين

أمّا بعدُ:

فيُعدّ علم الصرف من أركان اللغة العربية الأساسية، إذ يختص بدراسة بناء الكلمة وتشكيلها، ويُظهر كيفية تغيّر الكلمة واستخداماتها في السياقات المختلفة، والدرس الصرفي زاخر بمسائل الخلاف العلمي والتي تفتح الآفاق الفكرية للعالم والمتعلم، ومن بين المسائل الصرفية التي شغلت أذهان العلماء منذ القدم، مسألة (وزن الكلمة)، لما لها من أثر كبير في فهم البنية الصرفية وتحديد الجذر والاشتقاق والدلالة، وقد اختلف الصرفيون في كثير من المواضع حول كيفية وزن بعض الكلمات، خاصة ما كان منها خارجًا عن القوالب المعتادة، أو مما دخلت عليه زيادات أو حذف، أو كان فيه إعلال أو إبدال، والألفاظ المولّدة والاعجمية وقد نتج عن هذا الاختلاف تنوع في وجهات النظر والمنهجيات المتبعة في الوزن سواء في المدارس النحوية المختلفة أو بين العلماء الصرفيين أنفسهم، ويناقش هذا البحث أبرز مواطن الخلاف بين الصرفيين في وزن الكلمة، ويعرض نماذج من تلك الخلافات، ويُحلل أسبابها، ويُقارن بين الآراء للوصول إلى رؤية متوازنة تُسهم في فهم أعمق لهذه

الظاهرة اللغوية المهمة التي تُعدّ مثالًا على ثراء المنهج الصرفي وتعدّد قراءاته، مما يجعل دراستها ضرورية لفهم طبيعة التفكير الصرفي وأثره في التحليل اللغوي.

المبحث الاول

الإطار النظري

علم الصرف يعمل على حماية اللغة العربية من الاضطرابات اللغوية التي قد تحدث نتيجة لاختلال بنية الكلمة، فهو يُسهم في الحفاظ على بناء الكلمات وصحتها، ويُعين على التعامل مع الظواهر اللغوية الشاذة والوافدة من لغات أخرى، كما يُساعد في الحفاظ على مرونة اللغة وقدرتها على استيعاب مصطلحات جديدة دون الخروج عن أُسسها الصرفية، ويُعد من الركائز التي تقوم عليها دراسة اللغة العربية، إذ يُتيح لنا فهم كيفية تشكل الكلمة وتطوّرها، ويفسح المجال لفهم التراكيب الصوتية والنحوية بعمق، ومن خلاله يتم التأكد من دقة استخدام الألفاظ وتوزيعها حسب الأوزان الصحيحة، مما يسهم في تحديد المعاني الدقيقة والتراكيب الصحيحة في اللغة العربية، ونتوقف فيما يلي عند عدة مواضيع تعريفية وهي:

تعريف علم الصرف:

الصَّرْف لغةً: أصلٌ يدلُّ على التغيير والتحويل في أغلب المعاجم ونذكر منها قول ابن فارس (ت395هـ) في معجم مقاييس اللغة: "الصاد والراء والفاء معظم بابِهِ يدلُّ على رَجْع الشيء، من ذلك: صَرَفْتُ القومَ صَرْفاً وانصَرَفوا، إذا رَجَعْتَهم فرَجَعوا"[1]، ومن هذا المعنى جاء إطلاق مصطلح الصرف ليدل على التغيير الذي يحدث في بنية الكلمة.

واصطلاحاً: أورد له الصرفيون عدة تعاريف متقاربة المضمون منها تعريف ابن الحاجب (ت395هـ) بأنّه: "عِلمٌ بأصول تُعرف بها أحوالُ أبنيةِ الكلم التي ليستْ بإعراب"[2]، وبيّن هذا التعريف الجانب العلمي للتصريف، أما العزّي (ت655هـ) فعرّفه بأنه: "تحويلُ الأصلِ الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةً لا تحصُل إلّا بها"[3]، فبيّن الجانب العمليّ لهذا العلم.

مفهوم الوزن الصرفي:

عندما استقرأ العلماء كلمات اللغة العربية؛ وجدوا بأن أكثرها متكون من ثلاثة أحرف؛ فاتفقوا على أن أصل الكلمات ثلاثيّ، ولكي يتميّز هذا الأصل الثلاثيّ وضعوا له قالباً ثلاثياً ثابتاً يُقابل

حروفه، ويُميّزه عمّا يطرأ على بنائه من زيادة أو نقصان، وسمّوه بالميزان الصرفيّ وهو لفظ: فعل، فمثلاً: وزن كلمة: قَمَر: فَعَل، ويسمّون الحرف الأول: فاء الكلمة، والثاني: عين الكلمة، والثالث: لام الكلمة، ويُراعون ضبط حركات الكلمة على هذا الميزان[4]، قال ابن مالك: "وزن الكلمة أن تقابل أول أصولها بفاء، وثانيها بعين، وثالثها ورابعها وخامسها بلامات"[5]، ويُعنى علم الصرف بتحليل الجذور، والمقاطع الصوتية، والمكونات الصرفية التي تتيح لنا تفكيك الكلمة وفهم تركيبها، ومن خلاله نتمكن من فهم أصول الكلمات وأوزانها، وتحديد الأوزان القياسية التي تُبنى عليها الكلمات في اللغة العربية، مثل: "فَعَلَ"، "فَعُول"، "مَفْعُول"، تساعد هذه الأوزان على فهم بنية الكلمة وكيفية اشتقاقها، ممّا يعين على تحديد نوع الكلمة (اسم، فعل، حرف)، ويُعنى بتمييز الجذر الذي تقوم عليه الكلمة من المشتقات، فكل كلمة عربية تقف على جذر ثلاثي أو رباعي –في أغلب الأحيان– ومن خلال هذه الجذور يتم اشتقاق جميع الكلمات المشتقة مثل: الأفعال، الأسماء، الصيغ المشتقة وغيرها، وهذه المعرفة تساهم في توسيع فهمنا للأدوات اللغوية، ويمكننا من اكتشاف الفروق الدقيقة بين الكلمات التي قد تظهر متشابهة، لكن وزنها الصرفي يحدد معانيها المختلفة، على سبيل المثال: كلمة كاتب ومكتوب هما مشتقان من الجذر نفسه، لكن من خلال الوزن الصرفي نلاحظ أن (كاتب) يشير إلى الشخص الذي يقوم بالكتابة، بينما (مكتوب) تشير إلى الشيء الذي تمت كتابته.

أهمية الوزن الصرفي في تحليل البنية اللغوية:

الوزن الصرفي هو الصيغة القياسية التي توزن بها الكلمات، وتتجلّى اهميته في عدة مستويات صوتية، صرفية، دلالية، وتركيبية، ويعد من أهم أدوات الصرفيين واللغويين في فهم البنية العميقة للكلمات العربية، يُستخدم هذا الوزن لتحليل بنية الكلمة من حيث جذرها والزوائد مثل الحروف الزائدة، واللواحق، والبادئات، وتظهر اهميته في تحديد الجذر الاشتقاقي للكلمة، ويساعد على معرفة أصل الكلمة الثلاثي أو الرباعي، وتمييز المعاني المختلفة من خلال الصيغ فلكل وزن دلالة معنوية، مثلا: فعّال يدل على المبالغة في الفعل ككذّاب، وغفّار، وافتعل يدل على المشاركة أو الاصطناع كاجتهد، واقتتل، ويُستخدم الوزن لفهم كيفية اشتقاق الأسماء والصفات والأفعال من الجذر وفهم وظائف الكلمة في الجملة فبعض الأوزان تُستخدم كأسماء، وأخرى كصفات، وأخرى كأفعال، ومن خلال الوزن نميّز بين اللفظ الأصيل والدخيل على اللغة فالكلمة التي لا تنسجم مع الميزان الصرفي تكون غالبًا غير

عربية أصيلة، وبهذا يظهر جليًا أن الوزن الصرفي ليس مجرد جانب نظري، بل هو أداة لتحليل وفهم اللغة.

المبحث الثاني

مظاهر الاختلاف بين الصرفيين في الوزن

من الملاحظ في كتب الصرف والنحو، وجود خلافات واضحة بين العلماء الصرفيين في تقدير أوزان بعض الكلمات حين عُرضت عليهم كلمات خارجة عن القياس، كالتي حصل فيها قلب مكاني، والمزيدة، والمركبة تركيبًا غير مألوف أو الداخلة ضمن دائرة الشذوذ أو اللفظ الأعجمي، فقد برز هذا الخلاف في التعامل مع الكلمات التي يصعب تمثيلها على الأوزان الصرفية القياسية، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين المنهج بين الصرفيين، فبعضهم يعتمد القياس الصرفي الصارم، في حين يُقدِّم آخرون السماع أو الاستعمال العربي القديم، كما تختلف درجة قبولهم للأوزان المهملة أو الغريبة.

أسباب اختلاف الصرفيين في الوزن بشكل عام:

يعود الاختلاف إلى جملة من الأسباب العلمية والمنهجية واللغوية التي أثّرت على طريقة تعاملهم مع البنية الصرفية للكلمة، نلخّص أبرزها فيما يلي:

1. **الاختلاف بسبب القلب المكاني:** القلب المكاني هو "تصييرُ حرف مكان حرف بالتقديم وَالتّأخير وقد جاءَ منهُ شيء كثير، ومع ذلك فلا يطرد شيء منهُ إنّما يحفظ حفظا لأنّه لم يجِيء منهُ في باب ما يصلح أَن يُقاس عليهِ"[6]، ويحدث عندما يطرأ على الكلمة ما يُغير ترتيب حروفها مثل كلمة (أشياء)، فقد اختلف الصرفيون في وزن كلمة (أشياء) بسبب اختلافهم في تصور أصلها، فزيادة الحروف جعلها تبدو غير منضبطة مع أوزان الجمع القياسية، وخصوصًا جمع التكسير، وأبرز الآراء في وزنها:

رأي البصريين بأن وزن أشيَاء هو (لَفْعَاء) المقلوب من (فَعْلاء) وذهب إليه الخليل (ت174هـ) وسيبويه (ت180هـ) إذ قال الخليل بأن "أشياء: اسمٌ للجميع، كان أصله: (فَعْلاء) شَيْئاء، فاستثقلت الهمزتان، فقلبت الهمزة الأولى، إلى أول الكلمة، فجعلت: لَفْعَاء"[7]، و"احتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن أشياء على وزن لَفْعَاء لأن الأصل فيه شَيْئَاء بهمزتين على فَعْلاء كطرفاء وحَلْفاء، فاستثقلوا اجتماع همزتين وليس بينهما حاجز قوي؛ لأن الألف حرف زائد خفي ساكن والحرف الساكن حاجز غير

حصين؛ فقدموا الهمزة التي هي اللام على الفاء"[8]، فعندما تقدمت الهمزة في أشياء؛ تقدمت اللام التي تقابلها في الميزان فصار وزنها (لَفْعَاء).

والرأي الآخر هو رأي الكوفيين، وقد أخلفوا فيما بينهم فذهب الفراء (ت207هـ) في معرض الحديث عن الاختلاف في وزن (أشيَاء) إلى أن وزن أشيَاء هو (أفْعَاء) بعد حذف لام (أفْعِلاء) حين قال: "ولكنّا نرى أن أشياء جمعت على أفعِلاء كما جمع لَيِّن وأَلْيِناء، فحُذف من وسط أشياء همزة، كانَ ينبغي لها أن تكون (أَشْيِئاء) فحذفت الهمزة لكثرتها"[9]، وأشياء "أصلها أشيئاء على وزن أفعِلاء، ثم حذفت الهمزة التي هي لام الكلمة من وسط أشيئاء لكثرتها، وانفتحت الياء لأجل الألف، فصار وزنها أفعَاء"[10]. فالوزن (أفْعِلاء) مع حذف الهمزة التي تقابل اللام في الميزان لتكرارها في الكلمة، وفتح الياء (أفعَاء).

بينما ذهب الكسائيّ (ت189هـ) إلى رأي آخر في وزن (أشيَاء) وهو: (أفعَال) حين قال: "وزنه أفعال لأنّ (فعلاء) معتلّ العين يجمع على أفعَال"[11]، و"ذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال"[12] أيضاً، أي وزنوا الكلمة كما هي من دون قلب أو حذف.

أما السيوطي (ت911هـ) فيرى أن "أَشْيَاء فِي الْأَصَح وزنها لفعَاء لَا أفعَاء أَو أَفعَال ... فإن قلت ما فائدة القلب وهلا جاءت التصاريف على نظر واحد، قلت: الفائدة في ذلك الاتساع في الكلام والاضطرار إليه في بعض المواضع"[13]، فذهب إلى أن رأي البصريين أصحّ الآراء وهو حمل أشيَاء على القلب المكاني، أما الكوفيون فحذفوا الهمزة، واعتبروها على وزن (أفعلاء) خارجة عن القياس في جمع التكسير.

2.الاختلاف بسبب الاعلال: الاعلال هو تغيير يطرأ على أحرف العلة (الألف، الواو، الياء) في الكلمة، ويشمل ثلاثة أنواع: القلب، الحذف، والتسكين.

وممّا اختلف الصرفيون في وزنه من هذا الباب كلمة: (مَقُول)، إذ اجتمعت فيها واوان واو من أصل الفعل (قول) وواو في صيغة (مفعُول) فيصبح (مقوُوْل) الواو الاولى هي واو الفعل والواو الثانية هي واو زائدة للتصريف، ومعلوم عند اجتماع حرفي العلة المتحرك والساكن يحذف احدهما للتخفيف، والخلاف هنا في أيّهما المحذوف الواو الاصلية أم الزائدة، إذ اختيار احداهما للحذف يغير من الوزن، فجاء في وزنها رأيان:

الاول: حذف الواو الزائدة فيكون الوزن: (مَفُعْل)، وتابعَ التفتازاني سيبويه فيما ذهب إليه من أن المحذوف من صيغة (مفعُول) في مثل: مصُون التي أصلها: (مصْوُوْن) هو واو صيغة (مفعُول) وليس عين الفعل؛ لالتقاء الساكنين، لأنها زائدة والزائد أولى بالحذف من الحرف الأصلي، ففي مصْوُوْن نُقلت حركة العين الضمة إلى ما قبلها فصار: مصُوْوْن، فحذفت واو صيغة مفعُول لالتقاء الساكنين، فصارت: مَصُوْن ووزنها: مَفُعْل، وليس مَفُول[14].

والثاني: حذف الواو الأصلية فيكون الوزن (مَفُول) على أن هذه الواو هي واو صيغة (مفعول) وليست واو (قول)، فالمحذوف الواو التي تقابل عين الفعل.

ولم تثبت الواو في نحو: (مَقوُوْل ومَصْوُوْغ)؛ لِثقل الواوات، ولِكراهة اجتماعها مع (الضمة) في ذوات الواو؛ فإنّها تكون بين الواوين: واو الفعل وواو صيغة مفعُول[15]، واجتماعها ثقيل جداً، بخلاف تصحيح ما عينه ياء، نحو: مَخْيُوط، فإنّه إنّما اجتمع فيه ياء وضمة وواو، وهو أخفّ من اجتماع الواوات[16]، وقيل: لم تثبتِ الواو إلّا في كلمتين جاءتا نادرتين هما: (مسْك مَدْوُوْفٌ، وثوبٌ مَصْوُوْنٌ)، ومن النحويين مَن يقيس عليه: قولٌ مَقْوُوْلٌ، وفرس مَقْوُوْدٌ، قياساً مطرداً [17]، أي منهم من يبقي الواوان قياساً على (مَدوُوفٌ) ولكن الشائع حذفها، ويرى الثمانيني بأنّ: (مسْك مَدْوُوْفٌ، وثوبٌ مَصْوُوْنٌ) شذّت تنبيهاً على الأصل، ولا يُقاس عليها [18]، قال ابن السراج: "المراد من إخراجها على الأصل المحافظة على الأصول لِتُعلم، وما يتغير من اللفظ لِعلّة يجب أن يُمثّل له بما هو عليه في الأصل ليُقال: مثالها المسموع كذا، والأصل كذا" [19].

3.الاختلاف في وزن الأسماء الأعجمية أو المعرّبة: من المعروف أن للغة العربية قواعد وقوالب قياسية يقوم عليها الكلام، وما خرج عن هذه القواعد حاول العلماء ادخاله ضمن قواعد اللغة، ومن ذلك الكلمات الدخيلة على اللغة العربية الفصيحة، قال سيبويه في "باب ما أعرب من الأعجمية، اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه، فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم فدرهمٌ، ألحقوه ببناء هجرع، وبهرجٌ ألحقوه بسلهبٍ، ودينارٌ ألحقوه بديماسٍ، لما أرادوا أن يُعرِّبوه ألحقوه ببناء كلامهم كما يلحقون الحروف بالحروف العربية، وربما غيروا حاله عن حاله في الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب حرفا غيره، وغيروا الحركة وأبدلوا مكان الزيادة، ولا

يبلغون به بناء كلامهم، لأنه أعجمي الأصل، فلا تبلغ قوته عندهم إلى أن يبلغ بناءهم، وإنما دعاهم إلى ذلك أن الأعجمية يغيرها دخولها العربية بإبدالها حروفها، فحملهم هذا التغيير على أن أبدلوا وغيروا الحركة كما يغيرون في الإضافة وربما حذفوا كما يحذفون في الإضافة، ويزيدون كما يزيدون فيما يبلغون به البناء وما لا يبلغون به بناءهم، وذلك نحو: آجرّ، وإبريسم، وإسماعيل، وسراويل، وفيروز، والقهرمان" [20]، وقال ابن السراج في "بَابُ أَبنيةِ ما أُعربَ مِنَ الأعجميةِ: الكلامُ الأعجمي يخالفُ العربي في اللفظِ كثيرًا ومخالفتهُ على ضربينِ: أَحدهُما: مخالفةُ البناءِ والآخرُ: مخالفةُ الحروفِ فَأَمَّا ما خالفَ حروفهُ حروفَ العربِ فإنَّ العربَ تبدلهُ بحروفها ولا تنطقُ بسِواها وأَمَّا البناءُ فإنهُ يجيءُ علَى ضربينِ أَحدهما: قد بنتهُ العربُ بناءَ كلامِها وغيَّرتهُ كما غَيرتِ الحروفَ التي ليست من حروفها. ومنه ما تكلمت به بأبنية غير أبنيتها وربما غيروا الحرفَ العربي بحرفٍ غيرهِ لأَنَّ الأصلَ أَعجمي"[21]، ومن الكلمات المختلف في وزنها:

كلمة (جهنَّم): وهي اسم عَلم على مكان العذاب في الآخرة، وردت في القرآن الكريم وأثارت جدلًا بين الصرفيين من حيث الوزن الصرفي ومن حيث كونها عربية الأصل، قال ابن الانباري (ت328هـ): "في جهنم قولان: قال يونس: وأكثر النحويين أن جهنم أعجمية، لا تجري –ممنوعة من الصرف_ للتعريف والعُجْمة، وقال آخرون: جهنم اسم عربي، سميت نار الآخرة به لبعد قعرها، وإنما لم تَجْرِ لثقل التعريف وثقل التأنيث"[22]، فمن وزنها عدّها ملحق بالخماسي بتشديد الحرف الثالث منه، ولا يجرى للمعرفة والتأنيث، وركية جهنام، بكسر الجيم والهاء، أي بعيدةُ القعر، رواه يونس عن رؤبة"[23]، وذكر الآلوسي (ت1270هـ) أن "جَهَنَّم علم لدار العقاب أو لطبقة من طبقاتها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، وهي من الملحق بالخماسي بزيادة الحرف الثالث ووزنها فعنْلَل، وفي البحر إنها مشتقة من قولها: ركية جهنام– إذا كانت بعيدة القعر– وكلاهما من الجهم، وهي الكراهية، والغلظ، ووزنها فَعَنّل، وقيل: إنها فارسي وأصلها كهنام فعربت– بإبدال الكاف جيما وإسقاط الألف– والمنع من الصرف حينئذ للعلمية والعجمة"[24]، ففي وزنها ثلاثة آراء:

الأول: أنها كلمة أعجمية لا تُوزن، لأن الأصل في الأعجمي أنه لا يخضع للوزن الصرفي العربي، لعدم جريانه على قوانين الاشتقاق.

الثاني: أنها عربية ويمكن أن تُوزن على وزن (فَعَنْلَل)، وهو من الأوزان النادرة في كتب الصرف، على أنها ملحق بالخماسي بتشديد الحرف الثالث، واستدل بعضهم على ذلك بشيوع استعمال الكلمة ودخولها في التركيب العربي، مما يُسوّغ وزنها على هذا النحو.

الثالث: أنها عربية من (جهم) ووزنها فَعَنّل.

صحيح انه يُشترط في الوزن أن تكون الكلمة عربية الأصل لكن هناك من يرى أن الوزن أداة تحليلية مطلقة ويمكن توسيع دائرة الأوزان لتشمل المهمل منها فمال إلى القول بوزنها ولو بأوزان نادرة، أما من يرى أن الوزن تابع للأصل الاشتقاقي، فقد امتنع عن وزنها.

ومنها كلمة (قِسطاس): وهو "العدل بالرومية، وقال آخرون: هو الميزان صغُر أو كبُر، وفيه لغتان: القِسطاس بكسر القاف، والقُسطاس بضمها، مثل القِرطاس والقُرطاس؛ وبالكسر يقرأ عامَّة قرّاء أهل الكوفة، وبالضمّ يقرأ عامه قرّاء أهل المدينة والبصرة، وقد قرأ به أيضا بعض قرّاء الكوفيين، وبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، لأنهما لغتان مشهورتان، وقراءتان مستفيضتان في قرّاء الأمصار"[25]، وقال السمعانيّ (ت489هـ): "واختلفوا أن القسطاس رومي أو عربِيّ؟ قال مجاهد: هو رومي مُعرّب، وقال غَيره: هو عربيّ مأخوذ من القسط، والقسط هو العدل، فعلى هذا معنى الآية: وزنوا بِالعدل المستقيم"[26]، والخلاف في (قِسطاس) مرتبط بإشكال الوزن للألفاظ المعربة فمن جهة لفظها دخيل، ومن جهة أخرى بُني على هيئة تركيب صوتي عربي مقبول، وفي وزنها ثلاثة آراء:

الاول: أن الكلمة أعجمية لا تُوزن، بناءً على القاعدة الأصولية في عدم وزن الأعجمي.

الثاني: أنها مُعرّبة تُوزن على (فِعْلال)، وهو وزن معروف في اللغة، ورد في كلمات عربية مثل (سِرْبال)، فحُمِل عليه (قِسطاس) باعتبار بنيته الصوتية المشابهة.

الثالث: أنها عربية مشتقة من القِسط وهو العدل، ويقوم هذا الرأي على أن هذه الكلمة من باب توارد اللغات، أي أن هذه الكلمة موجودة في اللغتين، و"قال ابن الأنباري: وهذا وفاقٌ بين لغة قريش وأهل حوران، كما اتفقت لغة العرب والروم في (القِسطاس)، ولغة العرب والفرس في (السجيل) ولغة العرب والترك في (الغساق) ولغة العرب والحبشة في (ناشئة الليل)"[27].

فيرى أنصار الرأي الأول التمسّك بقواعد الاشتقاق الأصلية، ورفض إخضاع الدخيل للوزن العربي، أما أنصار الرأي الثاني فيرون أن البنية الصوتية العربية يمكن أن تُطبّق على الألفاظ

المعرّبة، خصوصًا إذا انسجمت مع الأوزان المألوفة؛ لذا كان القول بوزنها على "فِعْلال" أقرب عند من يقبل القياس الصوتي حتى في المُعرّب، وأنصار الرأي الثالث يرون أنها عربية ووجودها في لغة الروم لا يعني بالضرورة كونها مستوردة من تلك اللغة.

ومنها كلمة (إبليس) وأبرز الاتجاهات في وزنها ما يلي:

الأول: أنّ كلمة (إبلِيس) عربية مشتقة من الجذر العربي (بلس) كما ذكر الخليل: "بلس: المُبْلِسُ: الكئيبُ الحزين المُتَنَدِّم، وسُمِّي (إبلِيس) لأنَّه أُبلِسَ من الخَيْر أي أُوِيسَ، وقيل: لُعِن، والمُبلِسُ: البائِسُ"[28]، وعلى هذا يكون وزنه (إفْعِيل) كما ذكر الدينوري (ت276هـ) أنه "(إفْعِيل) من أبْلَسَ الرجل إذا يَئِسَ، قال الله جل ثناؤه: {أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ}[سورة المؤمنون:77] أي: يائسون، ولما لعنه الله وغضب عليه أبْلَس من رحمته أي: يئس منها، فسماه الله عز وجل إبليس، ولم يُصرف لأنه لا سَمِيَّ له فاستثقل"[29]، أي أنه لفظ عربي ولم يُصرف للثقل لأنه لم يُطلق هذا الاسم على غيره وليس للعُجمة.

والاتجاه الثاني: يرى اصحابه أن كلمة (إبلِيس) أعجمية كما ورد عند الدينوري عن "أبي عبيدة: هو اسم أعجمي ولذلك لا يصرف"[30]، ويرى النحاس أن (إبليس) اسم أعجمي فلذلك لم ينوّن وهو في القرآن غير منصرف، ولو كان مشتق من (بلس) لَوجب أن ينصرف ويُنون[31]، وكذلك يرى أبو علي الفرسي أنه أعجمي حين قال: " فلمّا انضمّت العجمة إلى التعريف، لم ينصرف، وكذلك إبليس، ليس من أبلس، وإنّما هذه الأشياء اتفاق ألفاظ بين اللغتين"[32]، فذهب إلى أنه من باب توارد اللغات، أي أن وجود بلس بمعنى يئس في العربية لا يعني بالضرورة أن (إبليس) مشتقٌ منه، بل هو لفظ أعجمي، ورفض ابن يعيش (ت643هـ) كونه عربي حين قال: "والأسماء الأعجميّة تُعرف بعلاماتٍ؛ منها: خروجها عن أبنية العرب، نحو: "إسماعيل"، و"جِبْرِيلَ". ومنها: مُقارَبَةُ ألفاظِ العجم، إلَّا أنها غُيرت إلى المُعْرَبة، نحو: "أَبْرَاهام" إذ قالوا: "إبْراهِيمُ" على الإخلاص، ومنها: تركُ الصرف، نحو: (إبْلِيسَ)، ولو كان عربياً لانصرف، ومن زعم أنّه من أَبْلَسَ، إذا يَئِسَ، فقد غلط؛ لأنّ الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجميّة"[33].

الخاتمة:

تناول هذا البحث موضوعًا دقيقًا من موضوعات علم الصرف، وهو :اختلاف الصرفيين في وزن الكلمة، وما يرتبط به من إشكالات لغوية ومنهجية تتعلّق بأصل الكلمة، وبنيتها، ومدى جواز إدخالها في نظام الأوزان الصرفية، وبعد استعراض أمثلة تطبيقية على كلمات دار الخلاف حول أوزانها، مثل: أشياء، مقول، جهنم، قسطاس، إبليس، وغيرها، اتضح:

أن الوزن الصرفي ليس أداة قياسية جامدة، بل يخضع للاجتهاد والتأويل حسب الكلمة وسياقها.

وأن هذا الخلاف ليس خلافًا شكليًا أو سطحيًا، بل هو خلاف منهجي في الأصل، يعكس تباين الاتجاهات الصرفية بين من يلتزم بـ القياس الصرفي المحض، ومن يُراعي السمع والاستعمال في تحليله لبنية الكلمة.

وأن الكلمات الأعجمية أو النادرة تظل أكثر المواضع إثارةً للخلاف الصرفي، ويتبعها القلب المكاني والاعلال.

كما أظهر هذا الخلاف مدى ثراء ومرونة النظام الصرفي العربي وقدرته على استيعاب الفوارق الصوتية والدلالية، دون أن يُخلّ بجوهر اللغة أو قواعدها الأصلية.

وختاماً، فإن هذا الموضوع ما يزال يحتمل المزيد من الدراسة والتوسّع، خاصة من خلال التتبع الإحصائي لأكثر الأوزان المختلف فيها، أو ربط هذا الخلاف بالسياق الصوتي والدلالي في العربية القديمة.

الهوامش:

(1) أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، ط1، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، مادة (صرف)، 3/ 268.

(2) عثمان أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت646هـ)، الشافية في علمي التصريف والخط، ط1، مكتبة الآداب – القاهرة، 2010م ، 2.

(3) سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت793هـ)، شرح تصريف العزّي، ط1، دار الفتح للدراسات والنشر، 1438هـ - 2017م، 109- 110.

(4) أحمد بن محمد الحملاوي (ت1315هـ)، شذا العرف في فن الصرف، ط1، دار الكيان–الرياض، 2005م ، 20.

(5) محمد بن عبدالله بن مالك الجياني (ت679هـ)، إيجاز التعريف في علم التصريف، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2009م ، 84.

(6) جلال الدين عبد الرحمن السيوطى (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1418هـ–1995م ، 479/3.

(7) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، العين، ط1، دار ومكتبة الهلال، د.ت، 295/6.

(8) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ط1، المكتبة العصرية، 2003م، 761/2.

(9) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت207هـ)، معاني القرآن، ط1، الدار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، د.ت، 321.

(10) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت470هـ)، المفتاح في الصرف، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، 1407هـ – 1987م ، 14.

(11) حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت715هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، 1425هـ– 2004م، 111/1.

(12) الانصاف في مسائل الخلاف، 670/2.

(13) همع الهوامع، 479/3–480.

(14) شرح تصريف العزّي، 307.

(15) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ)، الكتاب، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ 1988م ، 4/ 349.

(16) أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ط1، معهد البحوث العلمية– مكة المكرمة، 1428هـ– 2007م، 9/ 345.

(17) يعيش بن علي بن يعيش الأسدي ابن يعيش (ت643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1422هـ– 2001م، 5/ 453.

(18) يعيش بن علي ابن يعيش (ت643هـ)، شرح التصريف الملوكي، ط1، المكتبة العربية–حلب، 1973م، 392.

(19) أبوبكر ابن السّراج (ت316هـ)، الأصول في النحو، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، 1988م، 3/ 335.

(20) الكتاب، 304/4.

(21) الاصول في النحو، 223/3.

(22) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت328هـ)، الزاهر في معاني كلمات الناس، ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1412 هـ -1992م ، 146/2.

(23) إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط4، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، 1407هـ - 1987م ، 1892/5 .

(24) شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1415هـ، 491/1.

(25) محمد بن جرير الآملي، أبو جعفر الطبري (ت310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، ط1، مؤسسة الرسالة، 1420هـ - 2000م ، 592/14.

(26) أبو المظفر، منصور بن محمد ابن أحمد المروزى السمعاني (ت489هـ)، تفسير القرآن، ط1، دار الوطن، الرياض – السعودية، 1418هـ- 1997م، 241/3.

(27) فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت606هـ)، مفاتيح الغيب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1421هـ - 2000م ، 43/18.

(28) العين، 7/ 262.

(29) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، غريب القرآن، ط1، دار الكتب العلمية،1398هـ - 1978م ، 23.

(30) غريب القرآن، 23.

(31) أبو جعفر أحمد المرادي النَّحَّاس (ت338هـ)، إعراب القرآن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ، 182/3.

(32) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377هـ)، الحجة للقرّاء السبعة، ط2، دار المأمون للتراث– دمشق، 1993م، 376/5,

(33) شرح المفصل للزمخشري، 186/1.

المصادر:

1-أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، ط1، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

2- عثمان أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت646هـ)، الشافية في علمي التصريف والخط، ط1، مكتبة الآداب – القاهرة، 2010م.

3- سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت793هـ)، شرح تصريف العزّي، ط1، دار الفتح للدراسات والنشر، 1438هـ - 2017م.

4- أحمد بن محمد الحملاوي (ت1315هـ)، شذا العرف في فن الصرف، ط1، دار الكيان-الرياض، 2005م.

5- محمد بن عبدالله بن مالك الجياني (ت679هـ)، إيجاز التعريف في علم التصريف، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2009م.

6- جلال الدين عبد الرحمن السيوطى (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1418هـ-1995م.

7- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، العين، ط1، دار ومكتبة الهلال، د.ت.

8- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ط1، المكتبة العصرية، 2003م.

9-أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت207هـ)، معاني القرآن، ط1، الدار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، د.ت.

10- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت470هـ)، المفتاح في الصرف، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1407هـ - 1987م.

11- حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت715هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، 1425هـ- 2004م.

12- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ)، الكتاب، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ- 1988م.
13- أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ط1، معهد البحوث العلمية- مكة المكرمة، 1428هـ- 2007م.
14- يعيش بن علي بن يعيش الأسدي ابن يعيش (ت643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1422هـ- 2001م.
15- يعيش بن علي ابن يعيش (ت643هـ)، شرح التصريف الملوكي، ط1، المكتبة العربية-حلب، 1973م.
16- أبوبكر ابن السّراج (ت316هـ)، الأصول في النحو، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1988م.
17- محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت328هـ)، الزاهر في معاني كلمات الناس، ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1412 هـ -1992م.
18- إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط4، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، 1407هـ - 1987م.
19- شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1415هـ.
20- محمد بن جرير الآملي، أبو جعفر الطبري (ت310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، ط1، مؤسسة الرسالة، 1420هـ - 2000م.
21- أبو المظفر، منصور بن محمد ابن أحمد المروزى السمعاني (ت489هـ)، تفسير القرآن، ط1، دار الوطن، الرياض – السعودية، 1418هـ- 1997م.
22- فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت606هـ)، مفاتيح الغيب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1421هـ - 2000م.
23- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، غريب القرآن، ط1، دار الكتب العلمية،1398هـ - 1978م.
24- أبو جعفر أحمد المرادي النَّحَّاس (ت338هـ)، إعراب القرآن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ.
25- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377هـ)، الحجة للقرّاء السبعة، ط2، دار المأمون للتراث- دمشق، 1993م.